

ريكاردو ريني لريمونت أستاذ العلوم السياسية بجامعة بينغهامتون في نيويورك لـ «الأيام»:

هكذا انتقل المغرب من إدارة النزاع إلى تراكم الاعتراف ثم هندسة التسوية

في سياق التحولات المتسارعة التي يعرفها ملف الصحراء، وتداخل أبعادها القانونية والسياسية والأمنية مع رهانات إقليمية أوسع في المغرب العربي والساحل وغرب إفريقيا، يكتسب النقاش الأكاديمي حول ديناميات السيادة والتفاوض أهمية متزايدة، فالمسألة لم تعد ثَمَرًا فقط من زاوية الشرعية الدولية أو التوازنات الثنائية، بل كذلك من منظور تراكم الاعترافات، وإعادة تشكيل الخطاب الأممي، وتحول أدوات إدارة النزاعات في بيئة جيوسياسية شديدة التقلب.

في هذا الإطار، تحاور «الأيام» ريكاردو ريني لريمونت، الأستاذ الفخري للعلوم السياسية بجامعة بينغهامتون في نيويورك، وأحد الباحثين المتخصصين في

« حاوره: أمين الزركراكي

”

الاعتراف المتراكم يعزز الوضع البنوي، لكن

نادرا ما تكون عدم قابلية التراجع في السياسة

الدولية مطلقة، فديناميات الاعتراف تعتمد

على توافق القوى الكبرى والاستقرار

الإقليمي،

ومع ذلك، بمجرد أن يصبح الاعتراف متجذرا

مؤسسيا، من خلال التكامل الاقتصادي،

والتعاون الأمني، والتطبيع الدبلوماسي، يصبح

التراجع أكثر تكلفة على الفاعلين الخارجيين

« خيار الاستفتاء واجه عقبات عملية مستمرة من التحولات الديموغرافية، إلى الخلافات حول أهلية الناخبين، وصولا إلى حالة الجمود السياسي مع تراجع قابلية هذا الخيار للتنفيذ عمليا

« تتقاطع الصحراء مع عدة ديناميات هيكلية، منها عدم استقرار الساحل وتقلب الأنظمة العسكرية، والتنافس الجزائري المغربي، وإدارة الهجرة، وتنسيق مكافحة الإرهاب، وتوسع المنافسة بين القوى الكبرى

« ما هي المعطيات المتوفرة لديكم حتى الآن حول مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب للتفاوض في الأوية الأخيرة؟

■ مبادرة الحكم الذاتي، التي طرحت لأول مرة سنة 2007، لم تشهد تغييرا جوهريا في مضمونها، لكن ما تغير هو البيئة الدبلوماسية المحيطة بها. تعكس المرحلة الحالية جهودا متجددة لتفعيل إطار الحكم الذاتي في ظل مشهد جيوسياسي متحول. على مدى السنوات القليلة الماضية، راكم المغرب اعترافات دبلوماسية، ووسع نطاق الاندماج الاقتصادي في الأقاليم، وضمن وجود قنصليات في العيون والداخلة، كما أدرج القضية ضمن شراكات إقليمية أوسع. وبهذا المعنى، فإن مقترح الحكم الذاتي يطرح اليوم في سياق يعزز فيه الدعم الخارجي والترسيخ المؤسسي.

لا تكمن أهمية المبادرة في أي تجديد نصي بقدر ما تكمن في موقعها ضمن مسار دبلوماسي تراكمي.

« على ضوء الحديث عن إطلاق مفاوضات ثنائية برعاية الولايات المتحدة، كيف تقيم التوقيت السياسي لهذه الخطوة؟ وهل يعكس تحولا في مقاربة واشنطن مقارنة بالمرحل السابقة؟

■ تشير المفاوضات الثنائية المبلغ عنها برعاية الولايات المتحدة إلى قدر أكبر من الاستقرارية أكثر من القطيعة. فمضت سنة 2020، اعترفت الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء، وما قد يكون بصدد التطور هو صيغة الانخراط، أي الانتقال المحتمل من اعتراف تصريحى إلى تسهيل آليات تنفيذ تفاوضية على أرض الواقع.

ويبقى ما إذا كان ذلك سيتحول إلى هندسة سياسية مستدامة رهينا بمدى المتابعة المؤسسية في واشنطن. فالولايات المتحدة تعطي تقليديا أولوية للاستقرار الإقليمي والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. وإذا قدر صانعو القرار أن تجديد الانخراط من شأنه تقليص الاحتكاك الاستراتيجي في منطقة المغرب الكبير، فإن استمرار هذا الدور يصبح أكثر ترجيحا.

« هل ترى أن هذا المسار الثنائي يشكل قطعة مع الإطار الأممي التقليدي، أم أنه

السياسي المقبول. إن التحولات الخطابية لا تحل النزاعات قورا، لكنها تغير المفردات التي تصبغ من خلالها الحلول ممكنة سياسيا.

« هل نحن أمام بداية انتقال من خطاب «تقرير المصير، بصيغته الكلاسيكية إلى مقاربة وظيفية أكثر براغماتية داخل الأمم المتحدة؟

■ لا نشهد تخليا عن تقرير المصير باعتباره مبدأ، بل ربما نلاحظ تكيفا في طريقة تطبيقه عمليا. ففي الدبلوماسية المعاصرة، أصبح الحكم الوظيفي، ونهضة النزاعات، والاستقرار الإقليمي عوامل متزايدة في تفسير المبادئ الكلاسيكية.

ويتطور إطار الأمم المتحدة استجابة للواقع الجيوسياسي مع الحفاظ على الاستمرارية المعيارية.

« في ظل التحولات الجيوسياسية في المغرب العربي والساحل وغرب إفريقيا، كيف يؤثر استقرار الصحراء أو استمرار النزاع على هندسة الأمن الإقليمي؟ وما هي قراءتك للموضع العام في المنطقة في ظل التطورات الراهنة بما فيها المفاوضات الجارية؟

■ تتقاطع الصحراء مع عدة ديناميات هيكلية، منها عدم استقرار الساحل وتقلب الأنظمة العسكرية، والتنافس الجزائري المغربي، وإدارة الهجرة، وتنسيق مكافحة الإرهاب، وتوسع المنافسة بين القوى الكبرى.

قد يسهم استقرار النزاع في تقليص أحد محاور الانقسام في المغربي، في وقت يؤدي فيه انهيار المؤسسات في منطقة الساحل بالفعل على إجهاد التماسك الإقليمي.

وعلى العكس من ذلك، فإن استمرار التوترات يغذي الاحتكاك الاستراتيجي الذي يقعد التكامل الأمني الإقليمي الأوسع.

« ما الشروط التي تراها ضرورية لكي يتحول هذا المسار التفاوضي الجديد من إدارة للنزاع إلى تسوية سياسية مستدامة؟

■ تبدو ثلاثة شروط ضرورية:

• مشاركة إقليمية منظمة، لا سيما مشاركة الجزائر.

• ضمانات تنفيذية موثوقة مفصلة لتنفيذ الحكم الذاتي.

• مصادقة متعددة الأطراف لضمان الاستمرارية الدولية.

وبدون هذه الشروط فإن المفاوضات قد تظل في حالة توازن لإدارة النزاع بدلا من احتمال الانتقال نحو الحل النهائي.

« هل تعتقد أن منطق «تراكم الاعتراف»، بلغ مرحلة اللاعودة، أم أنه ما يزال هشا وقابلا للالتكاس في حال تغير السياق الدولي؟

■ الاعتراف المتراكم يعزز الوضع البنوي. ومع ذلك، نادرا ما تكون عدم قابلية التراجع في السياسة الدولية مطلقة. فديناميات الاعتراف تعتمد على توافق القوى الكبرى والاستقرار الإقليمي.

ومع ذلك، بمجرد أن يصبح الاعتراف متجذرا ومؤسسيا، من خلال التكامل الاقتصادي، والتعاون الأمني، والتطبيع الدبلوماسي، يصبح التراجع أكثر تكلفة على الفاعلين الخارجيين.

وبهذا المعنى، تزداد المرونة مع مرور الوقت، حتى لو بقي الانعكاس النظري ممكنا.

« في ظل الجمود الذي طبع اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء خلال إدارة بايدن، هل تعتقد أن هناك خطرا من أن يشهد الملف تراجعا أو يعود إلى نقطة الصفر بعد انتهاء ولاية ترامب؟

■ لا اعتقد أن قضية الصحراء ستعود إلى نقطة الصفر، بغض النظر عن يشغل البيت الأبيض.

فلااعتراف الأمريكي بسيادة المغرب، الصادر في دجنبر 2020، لم يكن مبادرة سياسية متسرعة أو لفئة ظرفية عابرة، بل مثل تنويعا لما يقارب عقدين من التفكير الاستراتيجي الأمريكي بشأن استقرار المغرب، وشراكته في مكافحة الإرهاب، ودوره بوصفه حليفا موثوقا في منطقة مضطربة.

ما قامت به إدارة بايدن هو الحفاظ على وضعية الانتظار. هذا الغموض يعكس حذرا بيروقراطيا داخليا أكثر مما يعكس إعادة تقديم جوهرية للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمغرب. والأهم أن وزارة الخارجية في عهد بايدن أكدت مرارا أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية «جيدة» وذات مصداقية، وأنه، وهي صيغة استخدمت باستمرار منذ سنة 2007. وهذا الاستقرار له دلالة.

إن التراجع الرسمي عن السياسة الأمريكية يظل أمرا غير مرجح للغاية، إذ ستكون له تداعيات فورية وسلبية على مصداقية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يُنظر إلى المغرب باعتباره ركيزة للتعاون الأمني.

باختصار، قد تتغير درجة الحرارة السياسية في

”

أعضاء الاتحاد الإفريقي،

خصوصا في غرب ووسط

أفريقيا، باتوا يرون في

المغرب شريكا آمبيا

واقتصاديا لا غنى عنه. لذلك

فتوسيع نطاق الاعتراف

الإفريقي وجعل مخطط

الحكم الذاتي يُنظر إليه

باعتباره موقفا توافيقا

إفريقيا» يخلق شرعية قارية

تخفف من تقلبات المواقف

السياسية في واشنطن أو

بروكسل

واشنطن من إدارة رئاسية إلى أخرى، لكن الأسس المنبوية للعلاقات الأمريكية المغربية متينة. وقد نقل التقدم الدبلوماسي المغربي الملف إلى مرحلة جديدة يصبح فيها التراجع مكلفا بشكل متزايد بالنسبة للفاعلين الدوليين.

« ما هي الآليات أو الاستراتيجيات التي تراها أساسية لضمان الحفاظ على الاعترافات الدبلوماسية المتراكمة وترتيبات الحكم الذاتي العملية، حتى في ظل تغيرات القيادة الأمريكية أو الدولية؟

■ الأولوية الأساسية تكمن في جعل مبادرة الحكم الذاتي المغربية ليس فقط معترفا بها دبلوماسيا، بل مدعومة وظيفيا عبر طبقات متعددة من السياسة الخارجية. بمعنى آخر، ينبغي أن يصبح مخطط الحكم الذاتي جزءا من الافتراضات التشغيلية أو العملية للنظام الدولي. وهناك عدة آليات



يرون في الحكم الذاتي الحل الوحيد القابل للحياة. ومن المرجح أن يتعزز هذا الاصطفاف، خصوصا في سياق إعادة التوضع الجيوسياسي الأوسع بعد اتفاقيات أبراهام.

(3) الشركاء الأفارقة: تلعب دور غلب إفريقيا مثل السنغال وساحل العاج والغبون وليبيريا وغيرها، دورا متناميا. فقد افتتح العديد منها قنصليات في الأقاليم الجنوبية، ويرى في المغرب مساهما رئيسيا في البنيات الأمنية الإقليمية، خصوصا في مكافحة الإرهاب والدبلوماسية الدينية. ويسهم دعمها في عزل جبهة البوليساريو والحد من قدرة الجزائر على تطهير النزاع ضمن سرديات أيديولوجية تعود إلى حقبة منظمة الوحدة الإفريقية.

وأخيرا، ستظل السياسة الداخلية الجزائرية، بما في ذلك انقسام النخبة والضغط الاقتصادية ودور المؤسسة العسكرية، عاملا غير متوقع. فقد ارتبطت السياسة الخارجية الجزائرية تاريخيا ببنيات الشرعية الداخلية، مما يجعل شرعية قارية تتنافس للتنازل. غير أن الضغوط الداخلية المتزايدة قد تدفع في نهاية المطاف إلى مراجعة حساباتها الاستراتيجية.

« كيف يمكن للمغرب توظيف شراكاته الإقليمية والندماجه الاقتصادي لتعزيز استدامة مقترحه للحكم الذاتي؟

■ تكمن أبرز أوراق قوة المغرب في تحوله إلى قطب اقتصادي وأمني إقليمي. ويمكن تعزيز استدامة الحكم الذاتي عبر عدة مسارات:

(1) الاندماج الاقتصادي في غرب إفريقيا: من خلال القطاع البنيكي والاتصالات وصناعة الأسمدة والطاقة المتجددة، أصبح المغرب متجذرا في اقتصادات غرب إفريقيا. ويتحول هذه الشراكات إلى رأسمال سياسي، إذ أن الدول المستفيدة من الاستثمارات المغربية لديها حوافز قوية للحفاظ على اعترافها بسيادة المغرب.

(2) دبلوماسية الطاقة: يمثل مشروع أنبوب الغاز نيجيريا المغرب، في حال تنفيذه، تحولا أكثر من اثنتي عشرة دولة، مما يعزز الاستقرار، بما في ذلك على مستوى القضايا الثنائية.

(3) الدبلوماسية الدينية والتعليمية: بشكل تكوين الأئمة ونشر الدين المالكي وسمة المغرب في الاعتدال البدني أدوات قوة ناعمة تعزز الثقة والاصطفاف السياسي مع الشركاء الأفارقة والخليجيين.

(4) اللوجستي والممرات اللوجستية والتجارية: تسهم الاستثمارات في ميناء الدخلة الأطلسي والبنية الطرقية والمناطق الاقتصادية الخاصة وقطاع الصيد البحري في تحويل الأقاليم الجنوبية إلى مراكز للتجارة الإفريقية. وعندما يصبح الغابون المغربي، وأصبح إسبانيا وألمانيا شريكين حاسمين. فقد انتقلت مدريد من الغموض إلى تفضيل واضح لمبادرة الحكم الذاتي، بينما تمثل الشراكة المتحدة بين برلين والرباط إعادة تموضع استراتيجية لصالح الاستقرار والواقعية.

(2) دول الخليج: برزت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية داعمين قوين لسيادة المغرب، سواء عبر الدعم السياسي أو الاستثمارات. ويحصل اعترافهما وزنا رمزيا ويعزز الطرح القائل بأن الفاعلين الإقليميين، وليس القوى الغربية فقط، سرديات بديلة.